مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2000 - 2010
اسم الكاتب: مضر معلا يوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4781
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2000-2010

مضر معلا يوسف*

(تاريخ الإيداع 8 / 9 / 2015. قُبِل للنشر في 12 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

يعد الركود أو توقف النمو المصحوب بارتفاع معدل التضخم من الحالات الضارة بالاقتصاد كما جرى تعريفه على انه تضخم مصحوب بارتفاع معدل البطالة وهو يشكل دوما عائقاً امام حسابات واضعي السياسات، لتداعياته السلبية على الاقتصاد خصوصاً بسبب تضرر الإنفاق ودفع الطلب نحو التراجع. وتشير الآراء إلى ان السياسي البريطاني بان ماكلويد هو أول من صاغ المصطلح في كلمة له امام البرلمان عام 1965 بقوله لدينا حالة تضخم في جانب وتوقف للنمو في جانب آخر لذلك فإننا نعاني ركوداً تضخمياً.نظرا لأهمية هذه الظاهرة فقد هدفت الدراسة إلى إثبات وجود ظاهرة الركود التضخمية في الاقتصاد السوري الذي لم يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل من خلال جمع البيانات عن هذا الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وتحليلها وذلك لرصد مؤشرات كل من الركود والتضخم في الاقتصاد السوري وآثارها خلال ذات الفترة الزمنية وبيان دور الحكومة في ظهور الركود التضخمي من خلال السياسات (الاقتصادية – المالية – النقدية) التي تتبعها الحكومة وبيان الإجراءات الواجب إتباعها لإزالة التناقض بين السياسات الحكومية لمعالجة ظاهرة الركود التضخمي وتنشيط الاقتصاد الوطني و زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقليص معدلات البطالة .

الكلمات المفتاحية :الركود التضخمي – الفجوة التضخمية– الكتلة النقدية– الركود– التضخم– البطالة – سعر الفائدة.

* ماجستير– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The Inflationary Recession In The Syrian Economy

Mudar Yousef*

(Received 8 / 9 / 2015. Accepted 12 / 11 / 2015)

□ ABSTRACT □

The recession or the stopping of the growth accompanied with an increase in the rate of the inflation is considered as one of the damaging situations of the economy and has also been defined as inflation accompanied by an increase in the rate of unemployment and it is used to be an obstacle to the calculations of the policy makers because of its negative consequences on the economy, particularly because of the damage on the expenditure and pushing of the demand backwards. It is believed that the British politician Pan MacLoid is the first person to form the idiom in the speech of the parliament in 1965 when he said that we had an inflation situation on one side and a stopping of the development on the other side, so we were suffering from an inflationary recession.

Because of the importance of this phenomenon, the study aims to prove the existence of the inflationary recession phenomenon in the Syrian economy, which doesn't reach to the level of the entire employment through the collecting of data about this economy during a specific period and analyzing them in order to monitor the indexes and the effects of the recession and the inflation in the Syrian economy during the same period and reveal the role of the government in the emergence of the inflationary recession as a result of the economic, financial and monetary policies followed by the government as well and reveal the procedures which they must follow to remove of the contradiction among the governmental policies to treat the inflationary recession phenomenon, to activate the national economy and to increase the rate of development of the entire local production as well as to reduce the unemployment rates.

Key words: the inflationary recession – the inflationary gap – the monetary mass – the recession – the inflation – the unemployment – the price of the interest

* **Master -Economy and Planning Department- Faculty of Economics- University of Tishreen- Lattakia- Syria.**

مقدمة :

الركود التضخمي : يعني اجتماع نقيضين كان علم الاقتصاد ولفترة طويلة يفترض استحالة اجتماعهما هما الركود والتضخم حيث يترافق التضخم المعبر عنه بارتفاع الأسعار مع تقلص الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة .

فالركود التضخمي يعبر عن خلل هيكلي في قطاعات الاقتصاد ينجم عن تضارب السياسات المستخدمة التي يؤدي بعضها إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة الطلب وإحداث زيادة في معدلات التضخم ويؤدي بعضها الآخر إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وتراجع حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف العمال وعناصر الإنتاج .

تعد قضيتا الركود والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتطورة على حد سواء .

وتعد هاتان المشكلتان من أهم المرتكزات التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائما اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما .

وعليه يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي هل مر الاقتصاد السوري بظاهرة الركود التضخمي خلال الفترة المدروسة (2000- 2010) .

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث أن ظهور الركود التضخمي في اقتصاد ما يعبر عن وجود خلل هيكلي في قطاعات هذا الاقتصاد ناجم عن تضارب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة ، وبالتالي فإن دراسة هذه الظاهرة وآلية عملها و أثرها على الاقتصاد والأسباب المؤدية إليها تمكن من وضع الإجراءات اللازمة لحشد جميع الطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستغلالها على أكمل وجه لمعالجة هذه الظاهرة، ويهدف البحث إلى دراسة الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية معينة(2000-2010) بهدف رصد مؤشرات كل من الركود والتضخم خلال هذه الفترة الزمنية وبيان أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة والبحث عن الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتباعها لمعالجة الاقتصاد .

فرضيات البحث :

-ظهور مؤشرات الركود في الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية 2000-2010 ،

-ظهور مؤشرات التضخم في الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية2000-2010.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية في تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها وإعطاء التفسيرات المنطقية واستخلاص النتائج وقد تم الاعتماد على بيانات إحصائية منشورة في دوريات رسمية (بيانات سنوية) كالمجموعة الاحصائية السورية ،نشرات مصرف سورية المركزي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

مكان زمان البحث :

سوريا – (2000-2010)

مؤشرات الركود التضخمي في الاقتصاد السوري :

تعد سوريا من البلدان النامية التي تحتوي على كم كبير من الموارد الاقتصادية المعطلة .

فالاقتصاد السوري لا يزال في مرحلة نقص التشغيل، ولم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، فهل من الممكن أن يعاني من الركود التضخمي على غرار اقتصاديات الدول الرأسمالية التي شارفت الوصول إلى التشغيل الكامل .

للإجابة على هذا السؤال سنقوم بالبحث عن مؤشرات الركود التضخمي في الاقتصاد السوري .

أولاً: مؤشرات التضخم :

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب . [1]

وقد عدها كينز بمنزلة القوة الدافعة في جهاز التضخم وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع .

كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية بهدف مساعدة السلطات المالية والنقدية لوضع حد لهذه الظاهرة . [2]

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية :

1-معيار فائض الطلب الكلي :

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة .[3]

ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية إلى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع الخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل .

تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ويمكن صياغة فائض الطلب وفق المعادلة التالية :

الفجوة التضخمية = الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

الإنفاق الكلي = الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخاص + الاستثمار

ولا بد من إدخال أثر المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على كل من الطلب الفعال وعلى المتاح من السلع والخدمات فتصبح المعادلة :

الفجوة التضخمية = (الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخاص + الاستثمار + الصادرات) – (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة + الواردات بالأسعار الثابتة)

جدول رقم (1) يبين معدل التضخم وفق معيار فائض الطلب (الارقام مقدرة بملايين الليرات السورية)

العام	انفاق حكومي	استثمار	صادرات	الطلب	الناتج المحلي الإجمالي	الواردات	العرض	الفجوة التضخمية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التضخم
2000	572671	156092	326715	1167812	903944	263686	1167812	0	903944	-
2001	571863	198166	359278	1251030	938678	291204	1229882	21148	954137	%2
2002	603243	206587	404102	1338717	978482	311028	1289510	49207	1014542	%5
2003	649598	249681	345964	1389315	1017619	298302	1315921	73394	1074163	%9
2004	810037	274500	512445	1794891	1089027	418146	1507173	287718	1266891	%22
2005	993118	346737	618278	2164764	1156714	526835	1683549	481215	1506440	%32
2006	1122666	371519	673495	2362617	1215082	459938	1675020	687597	1704974	%40
2007	1192230	412136	779930	2632596	1284035	511993	1796028	836568	2017825	%41
2008	1390933	408725	919542	2994079	1341516	551121	1892637	1101442	2445060	%45
2009	1508579	451605	732502	2994517	1420832	424583	1845415	1149086	2520705	%46
2010	1691479	579911	911773	3529218	1469703	488758	1958461	1570757	2791775	%56

المصدر:المجموعة الاحصائية السورية للاعوام المذكورة.

معدل التضخم = الفجوة / الناتج بالأسعار الجارية [4]

ويلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوري بشكل كبير.

2-معيار الرقم القياسي للأسعار :

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من المقاييس المعبرة عن التضخم كونه يعكس الارتفاع العام في مستوى الأسعار ويبين الجدول التالي معدلات التضخم (الرسمية والفعلية) وفق هذا المعيار .[5]

جدول رقم (2) يبين معدل التضخم وفق معيار الرقم القياسي للأسعار

السنة	معدل التضخم الرسمي	معدل التضخم الفعلي
2001	3	9.3
2002	1	13.4
2003	4.8	5.2
2004	4.6	17
2005	7.5	16.3
2006	10	18.5
2007	4.5	9
2008	15.2	19
2009	2.3	11.3

المصدر:المرجع رقم (5)

يلاحظ حجم الهوة الواسع بين تضخم الأسعار الفعلية وأرقام التضخم المعلنة حيث أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار الحقيقي يعكس مستوى التضخم الذي يضعف القيمة الشرائية لليرة السورية ويؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة للأفراد .

ثانياً: مؤشرات الركود :

يمكن تعريف الركود من خلال آثاره فيكون انخفاض في معدلات نمو الناتج وتراجع حجم الاستثمار وزيادة الاكتناز والادخار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم البطالة . [6] .

أما إذا أردنا تعريف الركود من خلال أسبابه فيكون :

انخفاض حجم الإنفاق الحكومي يدفع المستثمرين لتخفيض استثماراتهم الخاصة مما يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج وظهور البطالة .

ولا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد مقاييس رياضية لتحديد وقياس معدل الركود ، بل تعارف الاقتصاديون على مجموعة من المعايير والمؤشرات يمكن دراستها وتحديد الحالة الاقتصادية في كل دولة وأهم هذه المعايير والمؤشرات :

1-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (3) يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الارقام مقدرة بملايين الليرات السورية).

العام	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو
2000	903944	-	903944	-
2001	954137	5.5	938678	3.8
2002	1014542	6.3	978482	4.2
2003	1074163	5.8	1017619	3.9
2004	1266891	17.9	1089027	7
2005	1506440	18.9	11561714	6.2
2006	1704974	13.1	1215082	5
2007	2017825	18.3	1284035	5.6
2008	2445060	21	13141516	4.4
2009	2520705	3	1420832	5.9
2010	2791775	10	1469703	3.4

المصدر :المجموعة الاحصائية السورية للاعوام المذكورة

يبلغ معدل النمو الوسطي للسنوات 4.9% هو يقع في هامش قياس الركود في الدول النامية .

2-تراجع التكوين الرأسمالي الثابت:

جدول رقم (4) يبين إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي (الارقام مقدرة بملايين الليرات السورية).

العام	قطاع عام	خاص	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج الكلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي التكوين الرأسمالي /الناتج المحلي الإجمالي
2000	99331	56761	156092	903944	%17

2001	117137	81029	198166	954137	%20
2002	125192	81395	206587	1014542	%20
2003	160130	88636	248766	1074163	%23
2004	141330	133170	274500	1266891	%21
2005	167155	179582	346737	1506440	%23
2006	172212	199307	371519	1704974	%21
2007	178317	233819	412136	2017825	%16
2008	158399	250326	408725	2445060	%16
2009	195275	256330	451605	2520705	%17
2010	231847	348064	579911	2791775	%20

المصدر:المجموعة الاحصائية السورية للاعوام المذكورة .

تؤكد المدارس الاقتصادية أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني وترى جميعها أن زيادة حجم الاستثمار سوف يزيد التشغيل والإنتاج وأن انخفاض حجم الاستثمار سوف يخفض حجم الطب الكلي وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود ولم تركز المدارس الاقتصادية على نسبة محددة للاستثمار من الناتج لكن الخبرات العملية إلى جانب النظرية ركزت على بعض النسب . [7]

أ-الدول النامية 35% من الناتج .

ب-الدول المتقدمة 40-45% من الناتج

إن مقارنة هذه النسبة في سوريا بهذه النسب العالمية يكشف حالة الركود ويؤكد استمراريتها .

حيث بلغت هذه النسبة في سوريا في أحسن حالتها عام 2005 لـ 23% في حين إنه كان من المفترض أن تبلغ 30% كحد أدنى بالتالي فإنها تحتاج إلى استثمارات إضافية بحدود 7%.

3-نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (5) يبين نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي

(الارقام مقدرة بملايين الليرات السورية)

العام	الصناعة والتعدين	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي
2000	272514	903944	%30
2001	275152	938678	%29
2002	264984	978482	%27
2003	248905	1017619	%24
2004	295369	1089027	%27
2005	286529	1156714	%24
2006	288140	1215082	%23
2007	299061	1284035	%17

2008	310654	1341516	%23
2009	321505	1420832	%23
2010	348729	1469703	%24

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد للاعوام المذكورة.

يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ولا بد من الإشارة إلى أن التعامل مع الأرقام المدرجة تحت اسم الصناعة يجب أن يتم بحذر شديد وذلك :

أ-لاندماج الصناعة التحويلية مع الصناعات الإستخراجية والتعدين في الأرقام .

ب-لم يعد بإمكان الاقتصاد السوري الاعتماد عليها بعد أن بدأ النفط السوري بالنضوب حيث انخفض إنتاج النفط من 34.9 مليون متر مكعب عام 2003 إلى 20 مليون متر مكعب عام 2008 .

جـ- ما يهم هو الصناعة التحويلية كثيفة العمالة والتي تشغل في القطاع العام وحده 151 ألف عامل /عام 2008/ بكلفة أجور وصلت إلى 25 مليار ليرة سورية، في حين إن استخراج البترول وارتفاع أسعاره وانخفاضها لا ينعكس بالضرورة إيجابيا على حجم العمالة الموظفة في القطاع الاستخراجي العام والتي لا تتجاوز 22 ألف عامل بكتلة أجور وصلت 6 مليار ليرة سورية ولا يستوعب جيش العمالة السوري ولا يوضح درجة كفاءة المنتج السوري

ومن الجدير ذكره أن أهم السمات العامة للصناعة التحويلية السورية هي : [8]

1-انخفاض القيمة المضافة المتحققة وتدني نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ حوالي 7% في سوريا في حين تبلغ 17% في تونس و 16% في مصر .

2-عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية مترافق مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية ولهذه الصناعة. حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالموارد الأولية والخام في حين تخص معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة.

3-ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته .

4-تدني المستوى التكنولوجي للصناعات القائمة وضعف الخبرات العاملة وتدني كفاءة الإدارة والتدريب والتأهيل.

5-غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي.

إن السمات السابقة تنعكس سلباً على قطاع الصناعة وتؤدي إلى نقص التشغيل وتدني مستوى الانتفاع من الطاقة الإنتاجية خاصة في القطاع العام حيث كان الانتفاع من الطاقات الإنتاجية لعام 2008 على الشكل التالي . [9]

جدول رقم (6) يبين مستوى الانتفاع من الطاقة الإنتاجية للقطاع العام حسب بيانات وزارة الصناعة

الأسمدة	الأحذية	الغزول الصوفية والممزوجة	القضبان الحديدية
%30	%30	%40	%38

الألبسة الجاهزة	الأقمشة القطنية	الصابون	المعكرونة	الغزول القطنية
%40	%50	%50	%60	%75

4 –معدل البطالة :

تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ويعرف العاطل عن العمل حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية .

كل قادر على العمل وراغب فيه باحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة هو يساوي نسبة الأفراد والعاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة .

بلغ معدل البطالة [10] حسب دراسة خارطة البطالة في سورية 11.7% من قوة العمل عام 2003 أي إنها ازدادت خلال السنوات (1999-2003)، بمعدل وسطي سنوي يقارب 7.19% أي إن البطالة تنمو من العقد الماضي بمعدل شبه ثابت يعكس قصور عملية مواجهتها وغياب الحلول المحفزة لها، بالإضافة إلى استمرار العوامل البنيوية والمولدة لها من ناحية ومن ناحية أخرى بلغ معدل البطالة حسب مسوحات سوق العمل الأخيرة بحدود 8.1% في عام 2006 وانخفض في عام 2007 إلى 7.5%.

إن هذا الانخفاض الظاهري في معدل البطالة يعد انخفاضا وهميا حيث بنيت أرقام البطالة على أساس تعريف المشتغل في تعداد عام 2004 وهو كل من اشتغل لمدة ساعة واحدة خلال فترة الأسناد الزمني علماً بأن تعريف المشتغل في التعدادات السابقة كان كل من اشتغل لمدة لا تقل عن 30 ساعة خلال فترة الاسناد الزمني.

وبموجب هذا التعريف إن المعدل يرتفع إلى 11% وإذا أضيف إليه 30% نسبة العاملين الموسميين والمؤقتين خلال نفس الفترة يصبح معدل البطالة 41% مما يعكس فشل السياسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة [11] ويكشف دورها في تعميق حالة الركود في الاقتصاد السوري .

نسبة الاستهلاك والادخار إلى الدخل :

جدول رقم (7) يبين نسبة الاستهلاك والادخار إلى الدخل (الارقام مقدرة بملايين الليرات السورية).

العام	الدخل المتاح	الادخار	الاستهلاك الكلي	الادخار / الدخل المتاح	الاستهلاك/ الدخل المتاح
1999	763077	100354	662723	%13	%87
2000	827993	142988	685005	%17	%83
2001	900287	186824	731463	%20	%80
2002	937758	207733	730025	%22	%78
2003	993026	205340	787680	%20	%80
2004	1177626	250756	926870	%21	%79
2005	1379029	274574	1104455	%20	%80
2006	1593396	324463	1268933	%20	%80
2007	1921033	479603	1440530	%25	%75
2008	2352656	686844	1665812	%29	%71
2009	2423508	613114	1710394	%25	%75
2010	2655533	617999	2037534	%23	%77

المصدر المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

من خلال دراسة أرقام ونسب الجدول يلاحظ ما يلي :

1-تراجع نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح من 87% عام 1999 إلى 77% عام 2010الامر الذي يعبر عن تقلص الطلب الفعال نتيجة انخفاض متوسط الدخل للشريحة الكبرى من أفراد المجتمع .

2-تزايد نسبة الادخار إلى الدخل المتاح من 13%عام 1999 إلى 23%عام 2010 الأمر الذي يساهم في تخفيض الطلب الكلي الفعال يؤدي لتراجع حجم الاستثمار الصناعي والإنتاجي .

أسباب الركود التضخمي :

نستطيع أن نلخص أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة :

1-تمويل عجز الموازنة[12]:

جدول رقم (8) يبين الميزانية العامة 2007-2012

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	معدل 2011	2012
الانفاق الجاري المقدر	330.0	370.0	410.0	427.0	455.0	606.0	952.0
الانفاق الجاري الفعلي	325.0	375.0	442.0	446.5	483.2	856.0	714.0
نسبة التنفيذ%	98.5	101.4	107.8	104.6	106.2	106.2	....
الانفاق الاستثماري المقدر	258.0	230.0	275.0	327.0	380.0	380.0	375.0
الانفاق الاستثماري الفعلي	195.0	173.0	212.0	249.0	291.0	291.0	281.3
نسبة التنفيذ%	75.6	75.2	77.1	76.2	76.6	76.6	75.0
مجموع الانفاق الكلي المقدر	588.0	600.0	685.0	754.0	835.0	1166.0	1327.0
مجموع الإنفاق الفعلي	520.0	548.0	654.0	695.5	774.2	1147.0	995.3
الإيرادات المحلية المقدرة	263.9	308.5	331.3	400.5	454.5	454.5	278.5
الإيرادات المحلية الفعلية	301.6	365.0	378.9	393.3	295.0	227.3	69.6
نسبة التنفيذ%	114.3	116.3	114.4	98.2	64.9	50.0	25.0
النسبة من مجموع الإيرادات%	65.6	74.4	63.1	59.6	60.3	53.9	21.8
منه إيرادات متعلقة بالنفط	99.6	131.4	128.3	156.7	176.6	176.6	23.5
منه إيرادات متعلقة بالنفط%	33.0	36.0	33.9	33.7	33.8	33.8	33.8
منه ضرائب على الدخل والأرباح	74.1	88.6	126.1	133.8	162.3	162.3	10.4
منه ضرائب على الدخل والأرباح %	24.8	24.3	33.3	28.8	31.1	31.1	15.0
الإيرادات الاستثمارية المقدرة	239.7	99.3	127.6	177.1	194.2	194.2	500.6
الإيرادات الاستثمارية الفعلية	158.2	125.9	222.0	266.5	194.2	194.2	250.0
نسبة التنفيذ%	66.0	127.0	174.0	150.5	100.0	100.0	50.0
النسبة من مجموع الإيرادات%	34.4	25.6	36.9	40.4	39.7	46.1	78.2

مجموع الإيرادات المقدرة	503.6	407.8	458.9	577.6	648.7	648.7	779.1
مجموع الإيرادات الفعلية	459.8	490.9	600.9	659.8	489.2	421.5	319.6
العجز الفعلي	-60.2	-57.1	-53.1	-35.7	-285.0	-725.5	-675.7

المصدر: إعداد الباحث على ضوء بيان الحكومة المالي حول ميزانية 2012 الجدول رقم (1) ص3، ورقم (2) ص5، والجدول رقم (12) العمليات المنفذة في الموازنة العامة ، فنشرة الربعية لمصرف سورية المركزي لعام 2010. تم إعداد التقديرات للبيانات الفعلية على ضوء وسطي من التنفيذ خلال السنتين 2008-2009 لعام 2010. وعلى أساس وسطي السنتين 2009 و 2010، وكذلك معدل النمو، وبالنسبة لعام 2012 قد تم تقدير البيانات على ضوء قرار الحكومة رقم (1/17782) تاريخ 2011/12/19 القاضي بتخفيض الإنفاق بنسبة 25% بالنسبة لعام 2011، قرارات مجلس الوزراء بخصوص ترشيد الإنفاق وعدم تنفيذ أي مشروع استثماري جديد، وتوقعات الباحث على ضوء الظروف ، تشمل هذه الإيرادات الضريبية على أرباح الشركة السورية للنفط والأدوات، والضرائب على المنتجات النفطية، والفائض لدى الشركة السورية للنفط وبالنسبة لبيانات 2011و 2012 المعدلة فهي معدة بحيث تظهر كامل الموارد النفطية ضمن الإيرادات وكامل العجوز النفطية وعجوز الملاقة الكهربائية ضمن الانفاق العام وكذلك الدعم التسويقي، حسب ما ورد في بيان الحكومة المالي لمشروع موازنة 2012 ص7 - المرجع رقم (12).

جدول رقم (9) يبين العجز

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	معدل 2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي الأسمي	2018	2291	2519	2714	2700	2700	2493
كنسبة من الناتج المحلي%	.....	13.5	10.0	7.7	-0.5	....	-7.7
الانفاق الجاري الفعلي	325.0	375.0	442.0	446.5	483.2	856.0	714.0
كنسبة من الناتج المحلي %	16.1	16.4	17.5	16.5	17.9	31.7	28.6
معدل التغير السنوي %	.....	15.4	17.9	1.0	8.2	....	-16.6
الاتفاق الاستثماري الفعلي	195.0	173.0	212.0	249.0	291.0	291.0	281.3
كنسبة من الناتج المحلي %	9.7	7.6	8.4	9.2	10.8	10.8	11.3
معدل التغير السنوي%	.....	-11.3	22.5	17.5	16.9	....	-3.3
مجموع الانفاق الكلي الفعلي	520.0	548.0	654.0	695.5	774.2	1147.0	995.3
كنسبة من الناتج المحلي%	25.8	23.9	26.0	25.6	28.7	42.6	39.9
معدل التغير السنوي %	....	5.4	19.3	6.3	11.3	....	-13.2
الإيرادات المحلية الفعلية	301.6	365.0	376.9	393.3	295.0	227.3	69.6
كنسبة من الناتج المحلي %	14.9	15.9	15.0	14.5	10.9	8.4	2.8
معدل التغير السنوي %	....	21.0	3.8	3.8	-25.0	....	69.4
الإيرادات الاستثمارية الفعلية	158.2	125.9	222.0	266.5	194.2	194.2	250.0

كنسبة من الناتج المحلي %	7.8	6.5	8.8	9.8	7.2	7.2	10.0
معدل التغير السنوي%	.....	−20.4	76.3	20.0	−27.1	....	28.7
مجموع الإيرادات الكلية الفعلية	459.8	490.9	600.9	659.8	489.2	421.5	319.6
كنسبة من الناتج المحلي %	22.8	21.4	23.9	24.3	18.1	15.6	12.8
معدل التغير السنوي %	....	6.8	22.4	9.8	−25.9	....	−24.2
العجز الكلي الفعلي	−60.2	−57.1	−53.1	−35.7	−285.0	−430.1	−675.7
كنسبة من الناتج المحلي %	−3.0	−2.5	−2.1	−1.3	−10.6	−15.9	−27.1
معدل التغير السنوي %	...	−5.1	−7.0	−32.8	698.3	....	57.1

المصدر: الجدول رقم (8) وحسابات الباحث المرجع رقم (12)

يعد عجز الموازنة من أهم التحديات التي تواجه الحكومة وتبرز حدة المشكلة عندما تتدهور الإيرادات العامة خاصة في ظل غياب أو ضعف السوق المالية وتباطؤ نمو الناتج .

وتشير بيانات الجداول أعلاه إلى أن العجز الفعلي يتراوح بين 60 و 35.7 مليار ليرة سورية خلال المدة 2007−2010تقابلها نسبة 3− 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي .

كما بلغ العجز بحسب البيانات غير المعدلة 285 مليار ليرة في عام 2011 هو ما يعادل 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي .

ولكن بحسب البيانات المعدلة لعامي 2011−2012 بلغ العجز 430 مليار و 675 مليار ليرة وهو يقابل15.9% و 27.1% كنسبة من الناتج وهذه النسب أكبر من قدرة الاقتصاد السوري على تحملها بسبب غياب وضعف السوق المالية وعدم القدرة على زيادة الإيرادات المحلية (ضرائب ورسوم).

مما يدفع الحكومة إلى تغطية العجز في الموازنة من خلال التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم .

2− الدين العام :

يقسم الدين العام إلى دين داخلي ودين خارجي هو يتشكل نتيجة عجوز الموازنات العامة للدولة وتتضمن العجوزات التراكمية الناشئة عن تثبت الأسعار وفوائدها من جهة، وكذلك العجوز التراكمية للموازنات العامة السابقة للدولة وفوائدها من جهة ثانية .

أما عن العجوزات في الموازنات للسنوات الموافقة فيتم تسديدها غالبا عن طريق الإصدار النقدي .

أ−المديونية الخارجية :

جدول رقم (10) يبين معدل الدين العام الخارجي (الأرقام مقدرة بملايين الدولارات).

العام	إجمالي الدين العام الخارجي القائم	خدمة الدين العام الخارجي
2001	4083	350
2002	3692	360
2003	3890	368
2004	4137	393

2005	4318	393
2006	5522	303
2007	5637	661
2008	5372	680
2009	4677	620
2010	4469	638

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

وتساهم المديونية الخارجية في تعميق التضخم من خلال نقاط أساسية :

-العلاقة التي تنشأ بين انسياب القروض الأجنبية زيادة عرض النقود في الاقتصاد حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لاستكمال أو لتمويل بعض المشاريع الاستثمارية الضخمة مما سيؤدي إلى زيادة واضحة في عرض النقود خاصة في حالة مشاريع البنية التحتية والمشروعات التي تتصف بطول فترة الإنشاء .

-إن عملية سداد الأقساط والفوائد تدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع وذلك لأن هذه المدفوعات استهلكت كمية أكبر من حصيلة القطع الأجنبي وبالتالي كلما تزايدت أعباء المديونية الخارجية كلما استهلكت كمية أكبر من حصيلة القطع الأجنبي للصادرات مما سيؤثر على كمية الواردات ونتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه لن يستطيع أن يعوض النقص الحاصل في الواردات مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

-تزايد أزمة الديون الخارجية يضطر الدول إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على دعم مالي وبالتالي تطبيق البرامج التي يوصي بها هذا الصندوق مثل تخفيض قيمة العملة .

كما أن استخدام القروض الخارجية في شراء السلع الاستهلاكية بدلا من توظيفها في مجال الإنتاج سيضعف من قدرة الدولة على سداد الأقساط والفوائد مما يزيد من أعباء المديونية الخارجية ويعمق التضخم .

3- الهيكل السلعي للصادرات والواردات السورية :

الصادرات:

جدول رقم (11) يبين الهيكل السلعي للصادرات[13] (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية)

العام	الخاص	مصنوعة	نصف مصنوعة
2000	176564	28210	11416
2001	199211	32482	11456
2002	234874	52014	14665
2003	204843	43571	16625
2004	207358	87700	51108
2005	257503	102476	64321
2006	239211	193530	72271
2007	256688	234839	87507
2008	287808	279126	40864

2009	211564	195605	81161
2010	281467	217557	70040

المصدر المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يلاحظ أن الجزء الأعظم من الصادرات السورية هو مواد خام مما يجعل الاقتصاد السوري ذا حساسية مرتفعة للتضخم بسبب اعتماده على حصيلة الصادرات فإذا تدهورت أسعار الصادرات فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة نتيجة انخفاض إيرادات الدولة مما يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الخارج لسد العجز مما يولد ضغوطا تضخمية .

كما أن الدولة ستضطر إلى وضع قيود وحواجز على الاستيراد إذا كانت لا تمتلك احتياطيا كافيا من العملات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، أو قد تلجأ الدولة إلى تنشيط صادرتها عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي تخفيض أسعار الصادرات ولكن هذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار الواردات وارتفاع أسعار السلع التي تدخل فيها عناصر الإنتاج مستوردة .

كما أن ارتفاع أسعار الصادرات من المواد الأولية سيؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من القطع الأجنبي وبالتالي زيادة لدخول المشتغلين في إنتاج وتصدير المواد الأولية مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد القومي فيزداد الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وبالتالي تتجه الأسعار للارتفاع وخصوصا نتيجة زيادة الاستهلاك في ظل جهاز إنتاجي ضعيف .

خلاصة القول إن التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية يؤدي إلى انبعاث موجات تضخمية .

الواردات :

بالنسبة إلى الواردات السورية فإن القسم الأعظم منها هو سلع تكوين رأسمالي وسلع إنتاجية وسيطة حيث تبلغ نسبتها 73.8% في حين أن النسبة الباقية تبلغ 26.2% وهي سلع غذائية وأدوية ..الخ .

ونلاحظ أن معظم هذه السلع هي سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها بالتالي فإن ارتفاع الأسعار العالمية للواردات من هذه السلع مع حرص الدولة على المحافظة على مستويات الاستهلاك والإنتاج الحاليين سيفرض على الدولة الحفاظ على مستوى الواردات بالرغم من ارتفاع أسعارها الأمر الذي سينتج ضغوطاً تضخمية .

كما أن ارتفاع أسعار سلع التكوين الرأسمالي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار بالداخل مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية .

4-زيادة العرض النقدي :

تتألف الكتلة النقدية في السورية من النقد المتداول خارج المصارف ومن الودائع تحت الطلب وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية وعناصرها .

جدول رقم (12) يبين تطور الكتلة النقدية (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية).

العام	النقد في التداول	الودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية mالنقدية	معدل نمو m	نسبة النقد في المتداول m1
2000	203883	164807	368690	-	55.2
2001	229266	190645	411911	%14	55

50	%22	513738	255379	258359	2002
53	%6	541442	2569076	284999	2003
55.2	%11	601735	269046	332659	2004
55.1	%16	697700	312971	384729	2005
58.1	%14	687438	288272	399167	2006
57.7	%6	731669	309304	422365	2007
56.7	%13	827260	358445	466815	2008
53.8	%11	916018	423066	492952	2009
50.9	%16	1061846	521657	540188	2010

المصدر:نشرات مصرف سوريا المركزي للأعوام المذكورة.

يلاحظ أن النقد في التداول يلعب دوراً مهماً في حجم المعروض النقدي حيث لا يزال يشكل النسبة الأكبر من إجمالي العرض النقدي قياسا بالودائع تحت الطلب وذلك بسبب:

1-تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة .

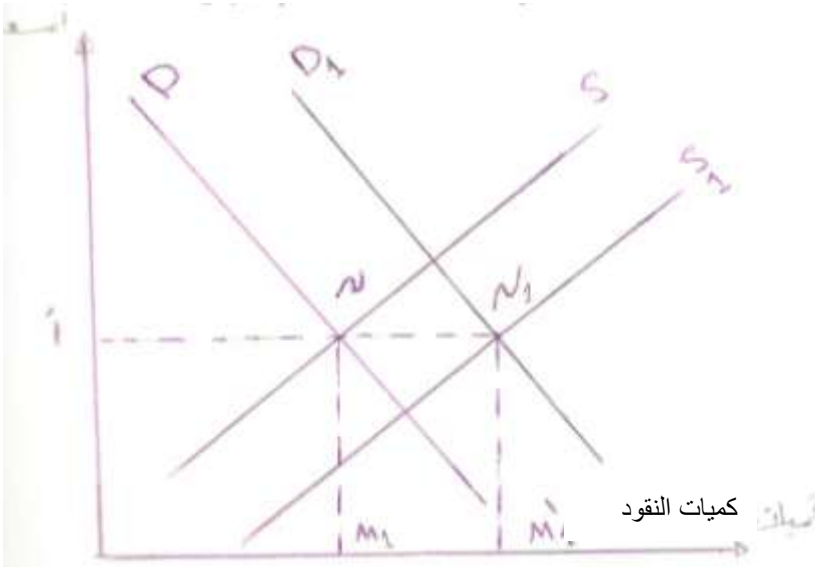
2-نقص السيولة في الاقتصاد الناتج عن خروج الأموال إلى الدول المجاورة أو اكتنازها وحجبها عن التداول .

3-تخلف الجهاز المصرفي وانخفاض مستوى دخل الأفراد والأمر الذي يؤدي إلى تفضيل التعامل النقدي أكثر من التعامل المصرفي .

4-انخفاض معدلات الفائدة وارتفاع معدلات التضخم .

إن زيادة حجم النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار فإذا كان الاقتصاد في مرحلة نقص التشغيل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخول. أما إذا بلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى حدوث التضخم ويؤثر ذلك سلباً في الناتج.

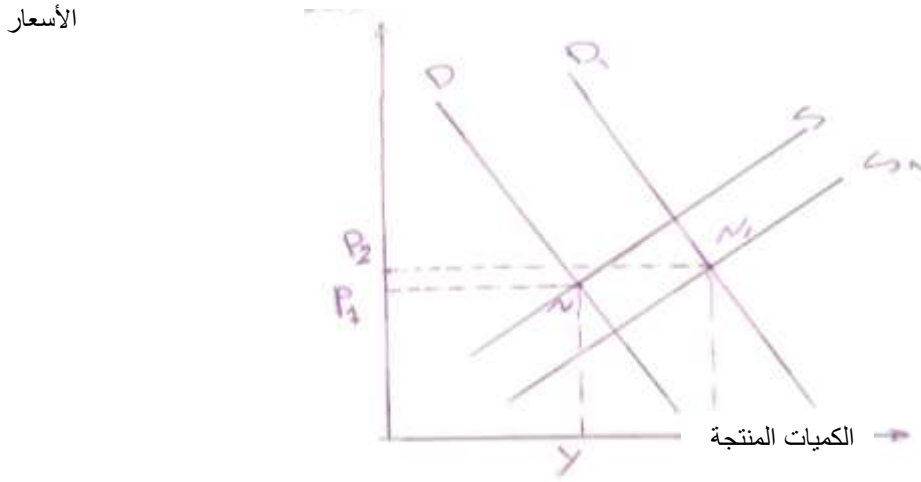
أسعار الفائدة



(الشكل1)

أما في سوريا وبما أن زيادة عرض النقود بات سياسة نقدية مستمرة تتبعها الدولة بغض النظر عن حجم التوظيف والإنتاج وأن سعر الفائدة ثابت لا يتغير مهما بلغت الكتلة النقدية من زيادة أي أن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى انتقال منحني عرض النقود (S) نحو الأسفل إلى (S1) وبما أن الدولة تشجع على الاستثمار سنفرض جدلاً بأن الطلب على الاستثمار سيزداد أي سينتقل منحني الطلب D ليصبح D1 ويتقاطع مع S1 في N1 التي تشير إلى زيادة الكميات النقدية من M1 إلى M1/ ولكن سعر الفائدة لم ينخفض بل بقي ثابتاً لأن الدولة تتبع هذا السعر بغض النظر عن حجم الكتلة النقدية لذلك فإن زيادة النقود ستؤثر بالعرض والطلب ولن تؤثر في سعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيظهر لدينا الشكل التالي :



الشكل (2)

بالعودة إلى أرقام المجموعة الإحصائية نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 تأثر بزيادة حجم النقود وإجراءات تشجيع الاستثمار أي إن منحني العرض S انتقل إلى S1 كما ارتفع منحني الطلب نتيجة زيادة الإنفاق العام للدولة ليصبح D1 وتصبح نقطة التوازن الجديدة N1 .

والتي تشير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 271070حيث ازداد هذا الناتج من 2520705 مليون عام 2009 ليصبح 2791775 مليون عام 2010 .

في حين ازدادت الكتلة النقدية من 916018 مليون عام 2009 لتصبح 106846 مليون عام 2010 أي بزيادة قدرها 145828 مليون .

وبمقارنة حجم الزيادة في النقود إلى الزيادة في الناتج الإجمالي نجد :

إسهام النقود في زيادة الناتج

= الزيادة في النقود 1458289 =54%

الزيادة في الناتج 271070

هو معدل مرتفع جدا لا يحصل إلا عندما يبلغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل كما أنه يعبر عن ضغوط تضخمية كثيرة جدا هي مستترة نتيجة السياسات التي تتبعها الحكومة .

كما أن معدل نمو عرض النقود هو 16~% لعام 2010 بينما يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10% أي أن الدولة قد بالغت كثيرا في زيادة المعروض النقدي بحيث فقدت هذه الزيادة آثارها الإيجابية وتحولت إلى قوى تضخمية .

ذكرنا سابقا أن الحكومة تقوم بزيادة عرض النقود مما يستوجب انخفاض الأسعار الفائدة في ظل المزايا والإعفاءات المقدمة للمستثمرين لا بد أن يزداد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل بالتالي زيادة الاستهلاك والادخار (بنسب مختلفة) .

ولكن تثبيت الحكومة لسعر الفائدة لمدة طويلة جعل قرار الاستثمار بمعزل عن تأثيرات أسعار الفائدة أي أن المستثمر لا يأخذ مستويات أسعار الفائدة في الحسبان عند دراسة قرار التمويل .

كما أن السياسات المالية بما قدمته من مزايا وإعفاءات للمستثمرين وزيادة في العبء الضريبي على أصحاب الدخول المحدودة أدت إلى سوء توزيع في الدخل القومي حيث ازدادت الأرباح مقابل انخفاض الأجور، مما انعكس على الطلب الفعال سلباً وأدى إلى انخفاض الاستهلاك مما أدى إلى تزايد حدة انخفاض معدلات التشغيل وتراجع الاستثمارات التي توجهت في معظمها نحو قطاع الخدمات والتجارة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .

في حين أن الادخار قد ازداد نتيجة زيادة أرباح الشركات الخدمية والتجارية والتي لم تقم بتوظيفه في ظل الظروف الراهنة .

والجدير ذكره أن الامتناع عن الاستثمار سينعكس سلبا على الدخل وعلى الاستهلاك ،مما سيؤدي إلى خروج الأموال السورية إلى الخارج مما ينعكس على قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تعميق التضخم بسبب ضعف القنوات الادخارية في سورية وتراجع الاستثمارات.

خامساً: سياسة الرواتب والأجور :

عمدت الحكومة إلى تثبيت الرواتب والأجور لمدة طويلة أو إلى زيادتها بمعدلات منخفضة خلال فترات زمنية متباعدة لا تتناسب مع معدلات التضخم مما أدى إلى تخفيض حجم الطلب الكلي وساعد على تعميق ظاهرة الركود .

سادساً: سياسة الإنفاق الحكومي :

إن تراجع حجم الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري بهدف إتاحة الفرصة أمام الاستثمار الخاص الذي لم يعوض هذا التراجع بسبب عدم توفر البنى التحتية اللازمة للاستثمارات الجديدة وعدم توفر التشريعات اللازمة أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تزايد معدلات البطالة .

سابعاً: السياسات الضريبية التي أتبعتها الحكومة :

يتميز النظام الضريبي في سوريا بسمات متعددة أهمها :

-ارتفاع العبء الضريبي على أصحاب الدخل المحدود .

-إعفاءات ضريبة غير مدروسة منحها قانون الاستثمار رقم 10 ورقم 8 لأصحاب الفعاليات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص .

-التمايز الضريبي بين القطاعات الاقتصادية الذي أدى إلى نمو قطاع التجارة الخدمات مما أدى إلى سوء توزيع الدخل القومي وانخفاض في متوسط دخل الأفراد الذين يشكلون الشريحة العظمى من المجتمع خاصة أن هذه الدخول ثابتة لا تزداد بنفس زيادة مستوى العام للأسعار وإنما تزداد بمعدلات منخفضة جدا .

في حين تزداد الأصول والثروات بمقدار التضخم الأمر الذي أدى إلى تدني القوة الشرائية ونقص الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد الوطني .

ثامناً: سياسة أسعار الفائدة :

يلعب سعر الفائدة دورا هاماً في تشجيع الادخار أو الاستثمار أو تشجيع الاثنين معا وعادة ما تسعى الدول لتحديد سعر الفائدة يجمع بين الاثنين معا و يشجع النمو الاقتصادي، إلا أن الحكومة عمدت إلى ترك أسعار الفائدة على ما هي عليه دون تعديل خلال فترة طويلة استمرت حتى 2003 حيث قام مصرف سوريا المركزي بتحريك أسعار الفائدة الدائنة على الحسابات الجارية من 2% إلى 1%- .

كما قام بتعديلات عديدة على الفوائد على الودائع لأجل لتصبح بين 5%- 7% - 2% بهدف إجراء تعديلات في هيكل الودائع وتصحيحها لجعلها أكثر انسجاما مع متطلبات الاقتصاد الوطني .

إلا أن هذا التخفيض لا يزال قليلا جدا مقارنة مع ما يحصل في الاقتصاديات المجاورة فالتخفيض لم يتعدى حاجز 1% لا غير على الودائع فقط في حين لا تزال مختلف أنواع القروض تأخذ فوائد تتجاوز في معظمه حاجز 10% للقروض المتوسطة وطويلة الأجل .

أي إن هذا القرار لا يستجيب مع متطلبات الوضع الاقتصادي فإذا كانت الغاية هي تشجيع الاستثمار فلا بد من الإشارة إلى ما يلي :" [14]

-تثبيت سعر الفائدة لمدة طويلة قد أخرجه من قائمة العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين .

-عوائق الاستثمار تتجاوز سعر الفائدة إلى بيئة الاستثمار الحالية غير المشجعة .

إضافة إلى أن أنظمة عمليات المصارف تتشدد في ضمانات القروض لدرجة كبيرة وأن الإضافات العمولات وبدلات الرهون ترفع من تكلفة الاقتراض .

أما إذا كانت الغاية تشجيع الاستهلاك وزيادة الطلب فهذا لم ولن يحدث لأن حقيقة هذه المدخرات هي إما لدعم الدخل إذا كانت عائدة لصغار المدخرين أو ناتجة عن غياب فرص الاستثمار الإنتاجي المواتية أو انعدام بدائل الاستثمار إذا كانت عائدة لكبار المدخرين .

وبالتالي فإن الشيء الوحيد الذي تحقق هو تراجع عوائد مدخرات ذوي الدخل المحدود بالتالي مستوى معيشتهم خاصة بعد فرض ضريبة بنسبة 7.5 على 20% من عوائد الإيداعات المصرفية .

تعدد أسعار الصرف:

حيث أسهم دولار التصدير برفع تكاليف الصناعة السورية بمقدار 20% نظرا إلى أن سعره في السوق 55 -60 ل.س .

فيما سعر الدولار في المصارف الحكومية يبلغ 46.5 ل.س ، مما أدى إلى رفع تكاليف الصناعة السورية وتخفيض قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية .

الاستنتاجات والتوصيات:

إذا نستطيع القول إن الركود التضخمي ظاهرة موجودة في الاقتصاد السورية وقد ظهر نتيجة تضارب السياسات الاقتصادية المالية النقدية للحكومة حيث يتميز الاقتصاد بأنه اقتصاد موجه تحتكر فيه الحكومة إدارة تنظيم بحرية مطلقة في سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لكونها غير مضطرة لمواجهة أي تقويم عملي أو مساءلة تقارن الأهداف المعلنة مع النتائج الفعلية المحققة على أرض الواقع .

إن معالجة الركود التضخمي تتطلب حشد جميع الطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستغلالها على أكمل وجه من خلال مجموعة من الإجراءات هي :

1-تشجيع الاستثمار من خلال خلق مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال المحلية العربية والأجنبية ومناخ استثماري لا يعني مجرد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن مجموعة مزايا وإعفاءات ضريبية بل يعني مقومات وشروط سياسية واقتصادية أهمها :

أ-حجم السوق والطلب الفعال حيث يشكلان عاملا رئيسيا في جذب الاستثمارات ، وحجم السوق المحلية لا يتوقف فقط على حجم الدخل القومي إنما على توزيع هذا الدخل زيادة نسبة الأجور فيه .

ب-منطقة صناعية مخدمة بشكل جيد .

ت-إمكانيات توسيع المشروعات .

ث-توفر اليد العاملة والمواد الأولية .

بالتالي لا بد أن تعمل الحكومة على توفير هذه المعلومات .

2-الإسراع في عملية إصلاح القطاع العام بهدف زيادة الإنتاج والمبيعات كما ونوعاً.

3-زيادة الرواتب والأجور .

4-معالجة العجز المالي لا كمشكلة سيولة بل كمشكلة هيكلية تتطلب حلها مراجعة أسس ومبادئ جميع بنود الإيرادات بنود الإنفاق العام الرئيسية العمل على ترشيد هذا الإنفاق بشكل خاص الإنفاق الجاري غير الاستثماري (الإداري البيروقراطي) الذي يعبر عن جميع أشكال الهدر والتبذير .

5-إعادة توزيع الدخل من خلال إصلاح ضريبي شامل يعيد النظر في الإعفاءات الضريبية الممنوحة ينطلق من أسس اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على حوافز الإنتاج والعمل والاستثمار والادخار وعلى توزيع الثروة بحيث يحقق العدالة الضريبية أولا يزيد من واردات الدولة ثانيا .

6–تبني سياسة نقدية تقييدية تهدف بشكل أساسي إلى ربط معدل نمو العرض النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

7–رفع معدلات الفائدة واعتماد سياسة مرنة في تحريكها وتركيز مسؤولية تحريكها في يد سلطة واحدة تمتع بالكفاءة العلمية الاقتصادية .

8–تقليص تمويل المصرف المركزي لعجز الموازنة .

9–العمل على تطوير النظام المصرفي الحالي بحيث يساهم في تنمية وتنشيط الاستثمار من خلال منح القروض للمستثمرين وفرض الرقابة على استخدام هذه القروض بما يضمن توجهها نحو قطاع الإنتاج .

10– العمل على تطوير سوق الأوراق المالية وتوسيعها .

المراجع :

–نبيل الروبي ، نظرية التضخم الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية 1984 .

–نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني ، دراسة تحليلية . (جامعة عين شمس – كلية التجارة – رسالة ماجستير 1981).

–رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980.

–علي كنعان النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه الطبعة الأولى ، لعام 2000.

–بروين رجال بإشراف د ، قدري جميل ، بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم معهد التخطيط ، 2010.

–عادل أحمد حشيش اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية ، 1993 ، بيروت .

–علي كنعان الركود في سوريا .

–فؤاد اللحام ، التحديث الصناعي في سوريا ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون لعام 2008.

–عماد الدين أحمد المصبح العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية .

–محمد جلال مراد البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق 2007 .

–عبد الرزاق حسان ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلد 29– العدد 3/ 2013.

–أكرم محمود الحوراني ، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي – جمعية العلوم الاقتصادية 2007 .

–النشرة الرابعة لمصرف سوريا المركزي .

–المجموعة الإحصائية السورية .

[1]– الروبي نبيل ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعة 1984.

[2]–الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني ، دراسة تحليلية (جامعة عين شمس – كلية التجارة – رسالة ماجستير 1981 .

[3]– الروبي نبيل مرجع سابق.

[4]–كنعان علي النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات وإصلاحه الطبعة الأولى 2000.

[5]-د. رجال بروين بإشراف د. قدري جميل بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم معهد التخطيط 2010.

[6]-حشيش ، عادل أحمد : اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية 1993 ، بيروت .

[7]- كنعان علي ، الركود في سوريا .

[8]- اللحام . فؤاد التحديث الصناعي في سورية ندوة الثلاثاء والاقتصاد في الحادية والعشرون 2008 م .

[9]-وزارة الصناعة ،2008.

[10]-أحمد المصبح ، عماد الدين . العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية .

[11]-راجع جلال مراد ، محمد البطالة والسياسات الاقتصادية – جمعية العلوم الاقتصادية دمشق 2007.

[12]-حساني ، عبد الرزاق ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا – مجلة جامعة دمشق للعلو م الاقتصادية مجلد 9- العدد 3- 2013.

[13]-سعر صرف الدولار 20000 46

48.65 -2004

50 / 2007- 2006-205

عام 2008 46.47

46.50 /2010

[14]-الحوراني ، أكرم محمود – انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إظهار عملية الإصلاح الاقتصادي –جمعية العلوم الاقتصادية .